

Distr.
GENERAL

S/1995/1020
10 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس، وفي الآونة الأقرب عهدا القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

ثانيا - أنشطة القوة

٢ - حدد مجلس الأمن، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على النحو التالي:

"أن تبذل أقصى جهدها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، للحيلولة دون تجدد نشوب القتال، وأن تسهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإعادة القانون والنظام والعودة إلى الأحوال الطبيعية".

وقد أعاد المجلس مرارا تأكيد هذه الولاية، وفي الآونة الأقرب عهدا في قراره ١٠٠٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، اتخذ المجلس عددا من القرارات، تتطلب بعضها من القوة أن تؤدي مهام معنية إضافية أو معدلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار^(١).

ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار والإبقاء على الوضع القائم العسكري

٣ - يبلغ طول خطوط وقف إطلاق النار زهاء ١٨٠ كيلومترا، وتمتد على وجه التقريب من الشرق الى الغرب عبر الجزيرة. وتعرف المنطقة الواقعة بين الخطين بالمنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، ويتراوح عرضها ما بين أمتار قليلة و ٧ كيلومترات وتغطي حوالي ٣ في المائة من مساحة الجزيرة (انظر الخريطة المرفقة). وتشمل المنطقة جزءا من أخصب الأراضي في قبرص، فضلا عن عدد من القرى.

٤ - وتضطلع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمراقبة مستمرة للمنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة من ٢٢ مركزا دائما للمراقبة، وبمراقبة نهائية من مركزين اضافيين وبمراقبة يومية بصفة دورية من ١٩ قاعدة أخرى للدوريات. كما تضطلع القوة بعملية مراقبة على أساس دوري أقل تواترا لبقية المنطقة العازلة من ١١٨ مركزا آخر للمراقبة، وتقوم بدوريات بالمركبات، ودوريات مترجلة، ودوريات جوية، وتقوم بمراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف إطلاق النار لمسافة ٥ كيلومترات^(١).

٥ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، احترمت الجانبان وقف إطلاق النار والوضع القائم العسكري بوجه عام. وتدخلت القوة في حوادث طفيفة متعددة لتدارك الانتهاكات ومنع أي تصعيد للحالة. وأفادت التقارير عدة مرات عن إطلاق النار من الأسلحة، بالرغم من أنه ثبت في معظم الحالات أن الإطلاق كان نتيجة إهمال يعزى الى الافتقار الى الانضباط بين بعض الجنود. وفي بداية موسم الصيد في الخريف، قام الصيادون القبارصة اليونانيون في عدة مناسبات بإطلاق الأسلحة النارية داخل المنطقة العازلة على أفراد القوة الذين كانوا يؤدون المهام المنوطة بهم وعلى منشآت القوة وألحقوا إصابات طفيفة بأحد الجنود وأصابوا مركبة لدورية تابعة للقوة بأضرار. وعلاوة على ذلك، دخل أفراد عسكريون ومن رجال الشرطة من الجانبين المنطقة العازلة من حين لآخر دون إذن من القوة.

٦ - وواصل الحرس الوطني برنامجه الشامل لتحسين مواقعه العسكرية أو لاضافة مواقع جديدة على طول وخلف خطوطه لوقف إطلاق النار المقابلة لجميع قطاعات المنطقة العازلة. واحتجت القوة على هذه التحسينات باعتبارها انتهاكات لروح الوضع القائم. وجرت عمليات حفر قليلة تجاوزت المنطقة العازلة، وقد ردمت أماكن الحفر بعد احتجاج القوة.

٧ - وسبق أن أبلغت مجلس الأمن (انظر S/1995/561 و S/1995/618)، بأن السلطات القبرصية التركية قد بدأت عمليات حفر واسعة النطاق في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في مكان يعرف بقلعة روكاس، التي تشكل جزءا من أسوار مدينة نيقوسيا القديمة وتقع مباشرة خلف خط وقف إطلاق النار للقوات التركية، في منطقة حساسة للغاية مشمولة على وجه التحديد باتفاق الاخلاء المعقود في أيار/مايو ١٩٨٩. وبعد بعض التأخير، تمكنت القوة من تفتيش الموقع وانتهت الى أن التشييد لا يدل على القيام بأعمال وفقا للمواصفات العسكرية العادية أو لأي منطق عسكري واضح، بالرغم من أنه كان يبدو معقدا وباهظ التكلفة بصورة غير

ضرورية بالنسبة للغرض المقصود منه، وهو أن يكون ملعباً ومنتزهاً للأطفال. ومنذ ذلك الحين أتيحت للقوة سبل الوصول بانتظام الى الموقع، حيث أنجزت الأعمال الرئيسية. ولم يكن لدى القوة أي سبب يدعوها الى تغيير استنتاجاتها فيما يتعلق بطبيعة أعمال الحفر والتشييد. وقد وافقت السلطات القبرصية التركية على استمرار إتاحة سبل وصول القوة الى الموقع شهرياً دون عائق في المستقبل.

٨ - أما امتداد أحد الخنادق العسكرية في الطرف الجنوبي للقلعة، الذي اكتشف أثناء التفتيش الذي جرى في تموز/يوليه، فقد ردم منذ ذلك الحين وأعيد الوضع القائم العسكري كما كان.

٩ - وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥، قام القبارصة اليونانيون بعدة مظاهرات بالقرب من المنطقة العازلة. واتخذت إحدى هذه المظاهرات، وهي مظاهرة بالدراجات البخارية على نطاق الجزيرة في آب/أغسطس ١٩٩٥، شكلاً عنيفاً وأدت الى انتهاك المنطقة العازلة في عدة أماكن. ومرة أخرى، ولعدة أيام متتالية في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قام أطفال المدارس القبرصية اليونانية، بترتيب من الكبار، بما في ذلك المدرسون، بالاحتجاج بعنف على قيام السلطات القبرصية التركية باحتجاز أحد أفراد الحرس الوطني كان قد عبر المنطقة العازلة. وأصيب خمسة عشر فرداً من القوة باصابات طفيفة أثناء تلك المظاهرات. وقدمت الأمم المتحدة، في نيقوسيا وفي نيويورك على حد سواء، احتجاجات شديدة الى حكومة قبرص؛ وبعد ذلك، وبخاصة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتخذت الشرطة القبرصية اجراءات فعالة للسيطرة على المتظاهرين وقامت بتحسين الاتصال المسبق بالقوة.

١٠ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، فتحت السلطات القبرصية التركية المنتزه والملعب المشيدين حديثاً فوق قلعة روكاس للجمهور. وأدت أعمال العنف من جانب عدد كبير من المدنيين القبارصة الاتراك الى تعكير صفو الحدث. وبسبب عدم اتخاذ السلطات في الجزء الشمالي من الجزيرة تدابير للسيطرة على الموقف، أمطر هؤلاء الأشخاص المنطقة العازلة ومساكن ومكاتب القبارصة اليونانيين أدنى القلعة بوابل من الحجارة والأشياء الأخرى. وطلبت القوة تأكيدات من السلطات في الجزء الشمالي من الجزيرة بعدم السماح بتكرار وقوع أعمال من هذا القبيل، وحصلت عليها.

١١ - وفي حين لم تحدث زيادة هامة من حيث العدد في الانتهاكات الجوية للوضع القائم، فإن القلق يساورني إزاء تزايد نسبة تحليقات الطائرات العسكرية وإمكانية أن يؤدي هذا النشاط الى زعزعة الحالة في الجزيرة. فقد احترقت طائرات مقاتلة من تركيا المجال الجوي القبرصي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ كجزء من تدريب بري/بحري سنوي للقوات التركية؛ وحلقت هذه الطائرات مراراً فوق الجزء الشمالي من مدينة نيقوسيا وحلقت احداها فوق المنطقة العازلة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تلقت القوة تقارير تفيد أن طائرتين عسكريتين تركيتين من طراز F-4 اخترقتا منطقة معلومات الطيران فوق نيقوسيا، وقامتا بالدوران حول الجزيرة وحلقتا فوق شبه جزيرة كارباس قبل العودة الى تركيا. وقد احتجت حكومة قبرص لدى القوة على الاختراقات التي قامت بها الطائرات العسكرية التركية، وأدانست السلطات القبرصية التركية وتركيا اشتراك طائرات عسكرية من طراز F-16 و A-7 من اليونان، مستخدمة الذخيرة

الحية، في التدريب العسكري السنوي للحرس الوطني. واحتجت القوة لدى الجانبين المعنيين على جميع الانتهاكات الجوية للوضع القائم، أي عمليات التحليق بالقرب من المنطقة العازلة أو فوقها.

١٢ - وكان الوضع القائم في منطقة فاروشا المسورة مشيراً لقلق القوة مرة أخرى. فقد شوهدت أعمال نهب مجدداً داخل المنطقة المسورة في بداية تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ومرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فقد فتحت القوات القبرصية التركية أحد مراكز المراقبة التابعة للقوة في المنطقة المسورة، وبعد ذلك أبلغت القوات التركية القوة أنها تعتزم تحويل المبنى إلى مهجع للطلبة. وأثارت الأمم المتحدة المسألة مر القوات التركية في قبرص ومع البعثة الدائمة لتركيا في نيويورك وتلقت تأكيدات بأن حرمة مباني الأمم المتحدة ستحترم مستقبلاً. وقد حدثت هذه التطورات بقيام الأمم المتحدة بتذكير حكومة تركيا، مرة أخرى، بأن الأمم المتحدة تعتبرها مسؤولة عن المحافظة على الوضع القائم في منطقة فاروشا المسورة وأن تحويل المباني في المنطقة المسورة لاستخدامها مساكن للطلبة من شأنه أن يشكل انتهاكاً للوضع القائم.

باء - تنفيذ الفقرات من ٤ إلى ٦ من القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥)

١٣ - في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أعرب المجلس عن "قلقه إزاء تحديث القوات العسكرية في جمهورية قبرص والارتقاء بمستواها وعدم إحراز تقدم نحو تخفيض عدد القوات الأجنبية تخفيضاً ملموساً في جمهورية قبرص". وعلاوة على ذلك، "حث المجلس كل من يعنيه الأمر على الالتزام بذلك التخفيض وعلى تخفيض نفقات الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على استعادة الثقة بين الطرفين وكخطوة أولى في سبيل انسحاب القوات غير القبرصية على النحو الوارد وصفه في مجموعة الأفكار" (S/24472، المرفق الأول).

١٤ - وعلى الرغم مما بذلته قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من جهود متواصلة، لم يتحقق أي تقدم صوب تنفيذ هذه الأحكام، بل حدث عكس ذلك، إذ واصل كلا الجانبين تحسين قدراته العسكرية، كما يلي:

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوات التركية تحسين مقتنياتها من المعدات. فبوصول ١٤ دبابة إضافية، وصل عدد الدبابات من طراز M-48A5 إلى حوالي ٢٦٥ دبابة؛ وحدثت زيادة ملموسة في عدد ناقلات الأفراد المدرعة؛ واستمرت زيادة عيارات المدفعية من ١٠٥ ملميمترات إلى ١٥٥ ملميمتراً؛ وحدث تعزيز ملموس للقدرة الدفاعية لهذه القوات بوصول أنواع من القذائف والمدافع التي تطلق من على الكتف؛ كما حدثت زيادة ملموسة في قدرة هذه القوات على مراقبة ميدان القتال. وتمثل هذه التغييرات زيادة ملموسة في القدرة العسكرية للقوات التركية في قبرص. وقياساً بنسبة عدد الأفراد العسكريين إلى عدد السكان، فإن الجزء الشمالي من الجزيرة، الذي يوجد به من القوات التركية عدد يتجاوز ٣٠ ٠٠٠ ومن قوات القبارصة الأتراك ٥٠٠ ٤، لا يزال من أكثر مناطق العالم كثافة في درجة التسليح؛

(ب) أما الحرس الوطني فإنه؛ وإن كان أضعف بكثير من القوات التركية في قبرص، واصل تنفيذ برنامجه الشامل لتعزيز مستواه. فقد أنجزت بعض الخطوات التي وجهت إليها انتخاب مجلس الأمن في تقريره الأخير (S/1995/488)؛ وعلى وجه التحديد، وصلت إلى قبرص ١٨ مركبة من مجموع المشتريات من مركبات المشاة القتالية من طراز BMP 3. وزاد الحرس الوطني رصيد دباباته من طراز AMX-30 إلى ١٠٤ دبابات بحصوله على ٥٦ دبابة من هذا الطراز، يجري حالياً إجراء عمرة لها في اليونان. وبالإضافة إلى ذلك، وصل إلى قبرص ٢٢٤ متطوعاً من العدد المستهدف للسنة الأولى من المتطوعين من اليونان للخدمة في الحرس الوطني، وهو ٥٠٠ متطوع. وشهدت المناورة السنوية للحرس الوطني التي جرت مؤخراً مشاركة من وحدات القوات البحرية والجوية اليونانية. وتمثل العنصران الرئيسيان للمشاركة من جانب اليونان في إسقاط ذخيرة حية على قبرص واستخدام الطائرات العسكرية اليونانية لمطار بافوس.

١٥ - وفي الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٠ (١٩٩٥)، طلب المجلس مرة أخرى من السلطات العسكرية على كلا الجانبين الدخول في مناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، دون مزيد من الإبطاء، بغرض التعهد بالتزامات متبادلة لحظر وجود الذخيرة الحية أو الأسلحة بخلاف الأسلحة الشخصية على طول خطوط وقف إطلاق النار. ولم يحدث هذا الأمر، كما لم يحدث أي تقدم في تلبية المطالبات المتكررة من جانب المجلس إلى كلا الجانبين بحظر إطلاق نيران الأسلحة في حدود دائرة السمع أو البصر من المنطقة العازلة.

١٦ - وفي الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٠٠ (١٩٩٥)، أعرب المجلس عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق اتفاق الإخلاء المبرم في عام ١٩٨٩ ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة حيث يقترب الجانبان أحدهما من الآخر اقتراباً شديداً، وطلب مرة أخرى من السلطات العسكرية على كلا الجانبين أن تتعاون على وجه الاستعجال مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تحقيقاً لهذا الهدف. وعلى الرغم مما بذلته القوة من جهود متواصلة، لم يتحقق أي تقدم في هذا الصدد أيضاً.

جيم - إعادة الأحوال إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٧ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بذل الجهود مع السلطات والوكالات على كلا الجانبين بغية إعادة الأحوال إلى طبيعتها، وشجعت الاتصالات بين الطائفتين بهدف تعزيز مستويات الاتصال والتعاون بما يخدم مصلحتهما. كما أن ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص شجعوا التعاون بين الطائفتين في مجموعة متنوعة من المجالات. وبالمثل، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع بعض الوكالات المتخصصة، الدعم لتخطيط مشاريع مشتركة بين الطائفتين، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في سياق خطة نيقوسيا الرئيسية (انظر أيضاً الفرع الثالث أدناه).

١٨ - وقامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مرتين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بتنظيم حفلين مشتركين بين الطائفتين حققا نجاحاً كبيراً، وذلك في فندق ليدرا بالاس داخل المنطقة

العازلة في نيقوسيا، للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتمثل الحفل الأول، الذي أقيم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، في إقامة "يوم مفتوح" للأطفال من كلتا الطائفتين مع أسرهم. وقد حضر هذه المناسبة أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص - وهو أكبر تجمع ضم الطائفتين منذ عام ١٩٧٤. وبلغت نسبة القبارصة الأتراك في الحضور أكثر من النصف. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أقيم في المكان نفسه حفل موسيقي "لصدقة بين الطائفتين" حضره هو الآخر عدد يزيد عن ١٠٠٠ شخص من كلا الجانبين. وقد تيسر حضور أعداد غير مسبقة من القبارصة الأتراك لكل من هذين الاحتفالين نتيجة لتغير محمود من جانب السلطات القبرصية التركية تمثل في رفع القيود التي تفرضها عادة على حركة المدنيين من القبارصة الأتراك عبر خط وقف إطلاق النار الخاص بالقوات التركية لغرض حضور الاجتماعات المشتركة بين الطائفتين.

١٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أداء مهامها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والمارونيين الموجودين في الجزء الشمالي من الجزيرة. ولا يتجاوز عدد هاتين الطائفتين حاليا ٤٩٢ فردا و ٢٢٤ فردا، على التوالي. واضطلعت القوة كذلك بمهامها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة الأتراك الموجودين في الجزء الجنوبي من الجزيرة، الذين قام حوالي ٣٦٢ شخصا منهم بتعريف أنفسهم لدى القوة.

استعراض الأنشطة الإنسانية

٢٠ - وفقا لما أفيد به سابقا (S/1995/488، الفقرة ٢٨)، أجرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص نقاشا مستفيضا مع السلطات على كلا الجانبين بشأن الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والمارونيين المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أطلعت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حكومة قبرص على نتائج الاستعراض الذي أجرته القوة في الأشهر السابقة بشأن الأحوال المعيشية للقبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وقد وجدت القوة أن القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة لا يخضعون لنظام تقييدي، وأنهم يتمتعون، بموجب القانون، بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين، بما في ذلك حرية التنقل والحق في اقتناء الممتلكات والتصرف فيها. وفي الوقت نفسه، وجدت القوة، من عدة نواح، أن القبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي من الجزيرة كثيرا ما يتعرضون لنزوات التمييز أو للمضايقة من جانب الشرطة، وأنهم من ثم لا يتمتعون حاليا بحياة طبيعية بمعنى الكلمة. وقد أوضحت القوة ما يساورها من شواغل بهذا الصدد وقدمت عددا من التوصيات بشأن الإجراءات التصحيحية المقترحة أن تتخذها الحكومة. وعلى وجه التحديد، اقترحت القوة أن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء استعراض مستقل وشامل للسياسات والإجراءات التي تنتهجها الشرطة القبرصية، خصوصا فيما يتعلق بمعاملاتها مع القبارصة الأتراك؛

(ب) إنشاء مكتب للإعلام والاتصال في ليماسول ليكون القناة الرئيسية التي يتلقى منها القبارصة الأتراك المعلومات عن الرعاية الاجتماعية وغيرها من الاستحقاقات، والترتيبات المتعلقة بالإسكان والممتلكات، والتعليم، ولتيسير تجهيز بطاقات الهوية الدائمة؛

(ج) إقامة موقع في ليماسول للاتصال بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لأغراض إنجاز المهام الإنسانية التي تضطلع بها القوة فيما يتعلق بالقبارصة الأتراك؛

(د) توفير الموارد اللازمة لتدريس اللغة والآداب والثقافة التركية للموجودين من أفراد الطائفة القبرصية التركية وغيرهم في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

وللإطلاع على رد الحكومة على ذلك، انظر المرفقات الأول والثاني والثالث.

٢٢ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ اعتقلت الشرطة القبرصية أحد المدنيين من القبارصة الأتراك من منطقة لوروجينا ووجهت إليه فيما بعد تهمة ارتكاب جرائم جنائية. ونفى الشخص المعني هو والسلطات القبرصية التركية زعم الشرطة القبرصية أنها قبضت عليه في المنطقة الواقعة جنوب المنطقة العازلة. وتصر السلطات القبرصية التركية على أن الشرطة القبرصية قد اعتقلته في المنطقة العازلة. وبالإضافة إلى ذلك، صرح الشخص المعني هو والسلطات القبرصية التركية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بأن أفراد الشرطة القبرصية ضربوه ضربا مبرحا. واضطلعا بمهامها الإنسانية، قامت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمقابلة هذا الرجل وفحصه طبيا لدى وجوده في حوزة الشرطة وخلصت إلى أنه قد عومل معاملة بالغة السوء أثناء عملية اعتقاله وفيما بعدها. وردا على الاحتجاجات المقدمة بهذا الصدد من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أبلغت حكومة قبرص القوة بأن التحقيق جار حاليا بصورة وافية في مسألة إساءة معاملة الشرطة لهذا الرجل. وقد كفلت القوة، بمعاونة من جانب حكومة قبرص، حدوث زيارات دورية لهذا الرجل من زوجته وكذلك من الطبيب القبرصي التركي والمحامي القبرصي التركي اللذين اختارهما. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أي قبل الموعد المقرر للمحاكمة بثلاثة أيام، قرر المدعي العام لقبرص إسقاط التهم الموجهة إلى الرجل. وقد أفرج عن المحتجز وسلم إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأعيد على الفور إلى الجزء الشمالي من الجزيرة. ونظرا لهذه الحادثة وما أفيد به من وقوع حوادث أخرى شهدت إيذاء الشرطة القبرصية للمحتجزين، فإنني أرحب بالتحقيق المستقل الذي تجريه حكومة قبرص حاليا في انحرافات الشرطة (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث).

٢٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، قامت قوة الأمم المتحدة في قبرص أيضا بإطلاع السلطات القبرصية التركية على نتائج استعراضها لأوضاع القبارصة اليونانيين والموارنة المتواجدين في الجزء الشمالي من الجزيرة. وأكد الاستعراض أن هاتين الطائفتين تتعرضان لقيود شديدة للغاية تحد من ممارستهما لكثير من الحريات الأساسية وتؤدي إلى كفالة انقراض الطائفتين، بمرور الوقت، من جزء الجزيرة الشمالي. فعلى سبيل المثال، لا تسمح السلطات للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة بتوريث

أموالهم غير المنقولة لأحد من أقاربهم، حتى لو كان أقرب الأقارب، ما لم يكن الأخير يعيش في الجزء الشمالي من الجزيرة. وبهذه الطريقة تقوم السلطات القبرصية التركية بمصادرة المزيد والمزيد من الممتلكات غير المنقولة للقبارصة اليونانيين المتواجدين في الجزء الشمالي من الجزيرة لكي تتصرف فيها. وعلاوة على ذلك، لا توجد مدارس ثانوية للقبارصة اليونانيين أو الموارد في الجزء الشمالي من الجزيرة. ورفضت السلطات القبرصية التركية السماح بإنشاء مدارس ثانوية. ويحرم الأطفال القبارصة اليونانيون المتواجدون في الجزء الشمالي من الجزيرة الذين يختارون الدراسة في مدرسة ثانوية في الجزء الجنوبي من الجزيرة من حق الإقامة في الجزء الشمالي فور بلوغهم سن ١٦ سنة في حالة الذكور و ١٨ سنة في حالة الإناث.

٢٤ - وقد أعربت قوة الأمم المتحدة في قبرص، في استعراضها للأوضاع الإنسانية، عن شواغلها فيما يتعلق بحالة القبارصة اليونانيين والموارد الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، وقدمت عدة توصيات إلى السلطات القبرصية التركية من أجل اتخاذ تدابير لمعالجة الوضع. وأوصت القوة بما يلي فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين:

- (أ) رفع جميع القيود المفروضة على السفر البري داخل الجزء الشمالي من قبرص؛
- (ب) رفع القيود المفروضة على وصول القبارصة اليونانيين في شبه جزيرة كارباس ورجال الاكليروس إلى دير "أبوستولوس أندرياس" والكنيسة الموجودة هناك وعلى استخدامهما لأغراض دينية؛
- (ج) رفع جميع القيود التي تمنع قبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين من الصيد البحري؛
- (د) السماح لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين ولزوارهم بالتنقل بين شبه الجزيرة ونقطة العبور في المنطقة العازلة مستخدمين سياراتهم الخاصة أو وسائل المواصلات العامة العادية دون أن ترافقهم الشرطة؛
- (هـ) السماح لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين بأن يزورهم أقاربهم المباشرون الذين يقيمون عادة خارج الجزء الشمالي من قبرص؛
- (و) عدم إعاقة أطفال قبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين في أي وقت عن العودة إلى منازل أسرهم بدون معاملات رسمية؛
- (ز) السماح لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين بتوريث أموالهم غير المنقولة في شبه الجزيرة إلى أقاربهم المباشرين، وإذا كان هؤلاء المنتفعون يعيشون عادة خارج الجزء الشمالي من الجزيرة، ينبغي السماح لهم بزيارة الممتلكات التي ورثوها بدون إعاقة أو معاملات رسمية؛

(ح) السماح لجميع طلبة شبه جزيرة كارباس القبارصة اليونانيين الذين يدرسون في مدارس ثانوية أو معاهد المستوى الثالث في الجنوب بالعودة إلى منازلهم أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية؛

(ط) تسهيل التعليم الثانوي للقبارصة اليونانيين في شبه جزيرة كارباس، والسماح بتوفير المعلمين واللوازم المدرسية للقبارصة اليونانيين من الجنوب بدون إعاقة؛

(ي) إنهاء الوجود الدائم للشرطة القبرصة التركية في الحياة اليومية لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين؛

(ك) السماح بتوفير أجهزة الهاتف الخاصة لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين بدون قيود عندما تصبح متاحة بشكل عام، والسماح لهم بإجراء مكالمات هاتفية خاصة من أماكن في شبه الجزيرة غير مراكز الشرطة وبدون وجود أي مسؤول أو شخص آخر؛

(ل) رفع القيود المفروضة على إيصال البريد والصحف باليد؛

(م) السماح لقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين بأن يزورهم أطباء وممرضون من القبارصة اليونانيين؛

(ن) السماح بتقديم أموال من خارج المنطقة الشمالية لأغراض تجديد وصيانة المدارس والكنائس القبرصية اليونانية في منطقة كارباس؛

(س) رفع القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة في قبرص من منطقة كارباس وإليها، فضلا عن حرية التنقل داخل المنطقة؛

(ع) رفع القيود المفروضة على أداء قوة الأمم المتحدة في قبرص لمهامها الإنسانية وغيرها من المهام المتعلقة بقبارصة شبه جزيرة كارباس اليونانيين، وإنشاء مراكز اتصال حيث يعيش العدد الأكبر من القبارصة اليونانيين في الشمال في قريتي ريزوكارباسو وأياس ترياس. (الوجود الدائم الوحيد الباقي للقوة في شبه جزيرة كارباس يقتصر على مركز اتصال صغير في قرية ليوناريسو، حيث لا يزال يقيم فقط من القبارصة اليونانيين وهو مركز لا يتمتع بحرية الحركة).

٢٥ - وبخصوص الموارد الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، أوصى استعراض قوة الأمم المتحدة في قبرص بما يلي:

(أ) رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل بين شطري الجزيرة بالنسبة لجميع الموارد في الشمال وأفراد أسرهم المتواجدين عادة في الجنوب أو في أي مكان آخر؛

(ب) إنشاء ودعم مركز طبي في كورماكييتي وتجهيزه بعناصر طبية مارونية، لخدمة القرى المارونية الثلاث: أسوماتوس، وكارباشا وكورماكييتي، والسماح، ريثما يتم إنشاء المركز، لطبيب ماروني وممرضة مارونية بزيارة تلك القرى؛

(ج) ربط المنازل المارونية في هذه القرى الثلاث بأجهزة هاتف خاصة، والقيام، ريثما يجري ربطها، بتركيب أجهزة هاتف عمومية في كل من هذه القرى الثلاث؛

(د) تسهيل وصول قوة الأمم المتحدة في قبرص بحرية وبصورة طبيعية وبدون مرافقة إلى القرى الثلاث وإلى منازل الموارد هناك؛

(هـ) تحسين إمداد قرية كورماكييتي بالماء؛

(و) السماح للموارد دوريا بزيارة أماكنهم المقدسة وترميمها والعناية بها، وهي موجودة في الجزء الشمالي من الجزيرة، ولكن معظمها بعيد عن القرى الأربع الموجودة في الشمال الغربي حيث استقرار الموارد في الأزمنة الحديثة.

وللاطلاع على رد السلطات القبرصية التركية، انظر المرفق الرابع.

دال - الاتصال بالطرفين

٢٦ - ما زالت قوة الأمم المتحدة في قبرص تحتفظ باتصال وتعاون وثيقين مع السلطات العسكرية والمدنية للجانبين. وقد كانت ترتيبات الاتصال فعالة بشكل معقول على العموم. غير أنه كانت هناك استثناءات وخصوصا في المجالات الإنسانية، بما في ذلك حالات جرى فيها احتجاز أشخاص بعد عبورهم المنطقة العازلة. وتتوقع قوة الأمم المتحدة في قبرص أن تتلقى في هذه الحالات معلومات عن المحتجز في غضون ١٢ ساعة من احتجازه، وأن تتمكن من زيارته بدون مرافقة خلال ٢٤ ساعة من احتجازه، وبعد ذلك بصورة منتظمة مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. وخلال الفترة التي يشملها التقرير كانت هناك ثلاث حالات عبّر فيها أشخاص المنطقة العازلة إلى الجزء الشمالي من الجزيرة؛ ولم تتلق القوة معلومات دقيقة أو في الوقت المناسب من القوات التركية ومن السلطات القبرصية التركية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه).

٢٧ - وما زالت الجهود الرامية إلى تحسين حرية تنقل القوة في الجزء الشمالي من الجزيرة غير ناجحة، رغم التأكيدات بأن القيود سترفع.

ثالثا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ألف - أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨ - واصل المنسق المقيم للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الذي يخدم بصفته منسق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، العمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تقديم الدعم الإداري والسوقي لأنشطة التدريب التي تنظم في قبرص. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إيضاح بعثة تقنية تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة إلى قبرص ورتب منح زمالات من الأمم المتحدة لقبارصة يقيمون خارج البلد. وعلاوة على ذلك رتب البرنامج الإنمائي في قبرص لحضور عشرة ممثلين لمنظمات غير حكومية من الطائفتين والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بأنشطة تشمل الطائفتين في مجال الصحة، بما في ذلك تقديم الدعم في حملة مكافحة مرض الإيدز. وقام بهذه المهمة بالتعاون الكامل مع منظمة الصحة العالمية.

باء - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٠ - لا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدير، بوصفها الجهة المنسقة للمساعدة الإنسانية في قبرص منذ عام ١٩٧٤، برنامج مساعدة إنسانية للطائفتين يشمل عناصر إنمائية هامة من تخطيط وتنفيذ أفرقة مشتركة بين أبناء الطائفتين اليونانية والتركية. ومجالات التعاون الرئيسية هي قطاعات المرافق الصحية (تحسين مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في نيقوسيا)، والزراعة (مكافحة الآفات والأمراض)، والصحة (تحسين الخدمات والمرافق والتوسع فيها)، والحراثة (إعادة زراعة الأحراج والوقاية من الحريق)، والرصد البيئي (توفير التدريب والمعدات)، والهندسة المعمارية (ترميم المباني والمواقع الهامة ثقافيا على طول "الخط الأخضر" في نيقوسيا). وتتلقى المفوضية المساعدة في هذا الدور من جمعية الصليب الأحمر القبرصية التي لها مكاتب في القطاعين الشمالي والجنوبي من نيقوسيا، مما ييسر الاتصال والتعاون بين الطائفتين من أجل مختلف الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات دورية مشتركة بين الطائفتين في مبنى المفوضية الكائن في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وحضر قبارصة أترك ويونانيون حلقات دراسية ودورات تدريبية مختلفة مشتركة بين الطائفتين، في قبرص وفي الخارج، تحت رعاية المفوضية.

٣١ - ولا تزال المفوضية تتعاون، في هذه الأنشطة، تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالنسبة للمشاريع المقامة في منطقة نيقوسيا وتحت رعاية فريق خطة نيقوسيا الرئيسية) ومع منظمة الصحة العالمية (من خلال المشورة التقنية في قطاعي الصحة والمرافق الصحية).

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٣٢ - قمت في عدة مناسبات بإبلاغ المجلس عما يساورني من قلق إزاء انعدام التقدم في العمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالمفقودين وعن موقفني المتمثل في وجوب أن تتوقف مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة على تعاون الطرفين على تغيير هذا الوضع. ولما كانت هذه اللجنة تعمل منذ عام ١٩٨٤، فمن المعقول جداً، بعد مضي نحو ١١ سنة، أن يحدد موعد نهائي لتقديم الحالات. وقد تلقت اللجنة جميع حالات القبارصة الأتراك منذ عدة أشهر. وقد أكد لي أن جميع حالات القبارصة اليونانيين المتبقية ستقدم قبل نهاية عام ١٩٩٥. وقد اتفق على عدم تقديم أي حالات أخرى بعد هذه المهلة. ونتيجة لذلك، وافقت اللجنة على استئناف أنشطتها وعقد اجتماعين في الفترة بين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٣٣ - ومن المشجع أيضاً أن كلا الطرفين بعث برد إيجابي على رسالتي المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ مبدياً موافقته على المضي قدماً على أساس معايير الحل التوفيقية التي اقترحتها لإنجاز التحقيقات. ولا يزال الأساس الذي يقوم عليه النظر فيما إذا كانت اللجنة تحرز تقدماً هو مدى قدرتها على إنجاز عملها بسرعة معقولة. واعتزم استعراض الحالة في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦ للنظر في جدوى مواصلة الأمم المتحدة دعمها للجنة في ضوء التقدم الذي أحرزته في إنجاز مهمتها.

خامساً - بعثة المساعي الحميدة

٣٤ - منذ تقرير الأخير إلى مجلس الأمن (S/1995/488)، واصل ممثلي الخاص، السيد جو كلارك، ونائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فايسل، اتصالاتهما بزملاء الطائفتين في قبرص وبالحكومتين اليونانية والتركية والحكومات المعنية، بهدف إيجاد أساس لاستئناف المحادثات المباشرة. وكما ذكرت في تقريرتي عن أعمال المنظمة، أن جميع العناصر اللازمة لتسوية عادلة ودائمة مطروح على بساط البحث. وأمل أن يتسنى في الأشهر القليلة القادمة أن يتسنى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على هذا الجمود الطويل في عملية التفاوض. وسيواصل ممثلي الخاص ونائبه مساعيهم في هذا الصدد.

سادساً - المسائل التنظيمية

٣٥ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان القوام الكلي (الأفراد العسكريون والشرطة المدنية) لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١ ١٨٤ فرداً. وجاء الأفراد العسكريون البالغ عددهم ١ ١٥٠ من

الأرجنتين (٣٩١) وإيرلندا (٢٦) وفنلندا (٢) وكندا (٢) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (٣٧٧) والنمسا (٣١٣) وهنغاريا (٣٩). وكان هناك ٣٤ شرطيا مدنيا قدمتهم استراليا (٢٠) وإيرلندا (١٤). وكان لدى القوة فضلا عن ذلك ٣٦٦ موظفا مدنيا، وكان ٤٢ من هؤلاء موظفين دوليا و ٣١٨ موظفين محليا. ويرد بيان انتشار القوة في الخريطة المرفقة بهذا التقرير.

٣٦ - واستأنفت هنغاريا مساهمتها في القوة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وهي توفر فصيلة معينة للقطاع ٤ الذي تتولى مسؤوليته الكتيبة النمساوية.

٣٧ - وواصل السيد جو كلارك عمله بوصفه ممثلي الخاص لقبرص؛ والسيد غوستاف فايسل بوصفه نائب ممثلي الخاص ورئيس البعثة المقيم في قبرص. وواصل العميد أهتي ت. ب. فارتينين (فنلندا) عمله بوصفه قائد القوة.

الجوانب المالية

٣٨ - وافقت الجمعية العامة بقرارها ٢٣٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على رصد مبلغ قدره الإجمالي ٣٠٠ ٤٧٢ ٤٣ دولار للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى أي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فستبلغ تكلفة الإبقاء على القوة لهذه الفترة زهاء ٢١,٧ مليون دولار.

٣٩ - واعتبارا من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ يشمل تمويل القوة تبرعات سنوية من حكومة اليونان بمقدار ٦,٥ ملايين دولار، كما يجيء ثلث التكلفة من حكومة قبرص. وبناء على ذلك، يكون المبلغ الذي سيتعين على الدول الأعضاء أن تؤديه عن فترة الستة أشهر من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، زهاء ١١,٢ مليون دولار.

٤٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بلغ مجموع ما لم يدفع من الاشتراكات المقررة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ٩,٢ ملايين دولار. وبلغ مجموع ما لم يدفع من الاشتراكات المقررة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلم بليون دولار.

سابعاً - ملاحظات

٤١ - ظلت القوة خلال الستة أشهر الماضية تضطلع بمهامها في قبرص بفعالية، بالتعاون مع الجانبين. وظلت الحالة العامة في الجزيرة هادئة، على الرغم من اشتداد حدة التوتر بصورة دورية فيما يتعلق بالأحداث الوارد وصفها في هذا التقرير، وقد بذلت القوة قصارها لاحتواء هذه الحالات.

٤٢ - وأعلن مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن الوضع الراهن ليس خيارا مقبولا. وينبغي أن يكون من الواضح أيضا لجميع المعنيين أن هذه الحالة ليست خامدة وأن التأخر في التوصل الى تسوية شاملة ليس في صالح أي من الجانبين.

٤٣ - ومرة أخرى لا بد لي من الإعراب عن عظيم قلقي إزاء الكم الزائد من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص وإزاء السرعة التي يجري بها تعزيز هذه القوات والأسلحة. ولم يأبه أي من الجانبين لطلبات مجلس الأمن المتكررة بتخفيض عدد الجنود الأجانب والانفاق على الدفاع في قبرص تخفيضا كبيرا. كما لم يتسن إحراز تقدم حتى في التدابير المتواضعة التي دعا المجلس تكرارا الى اتخاذها بهدف تخفيف المواجهة بين الجانبين على طول خطوط وقف إطلاق النار.

٤٤ - وكان حضور أعداد كبيرة للمناسبات التي تضم الطائفتين، والتي نظمها القوة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شاهدا على وجود رغبة شديدة لدى القبارصة اليونانيين والأتراك في إقامة اتصالات وتفاهم مع مواطني بلدهم من أبناء الطائفة الأخرى. وإني أرحب بالإجراء الذي اتخذته السلطات القبرصية التركية لتيسير اشتراك القبارصة الأتراك في هذه المناسبات وأرجو أن تتكرر وتتوسع في المستقبل.

٤٥ - ويبين استعراض الحالة الإنسانية الذي أجرته القوة أن القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة ما زالوا بعيدين عن التمتع بالحياة العادية التي وعدوا بها بموجب الاتفاق الذي توصل اليه الجانبان في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥^(٣). وتلقى التدابير المحدودة التي أعلنتها السلطات القبرصية التركية مؤخرا بهدف تحسين الحياة اليومية للأشخاص المعنيين ترحيبا وارتياحا. وتبرز هذه التدابير في الوقت نفسه مدى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وستتابع القوة هذه المسألة لدى السلطات القبرصية التركية والجهات الأخرى المعنية. كما ستتابع القوة مع حكومة قبرص التدابير التي تتخذها هذه الحكومة للقضاء على أي تمييز ضد القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة أو أي مضايقة لهم.

٤٦ - وفي الظروف السائدة، أعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة في هذه الجزيرة يبقى شيئا لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. لذا، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية هذه القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ووفقا للممارسة المرعية، أقوم حاليا بمشاوراة الأطراف المعنية في هذه المسألة وسأقدم تقريرا الى المجلس بمجرد الانتهاء من هذه المشاورات.

٤٧ - واغتتم هذه الفرصة لأعرب للحكومات المساهمة في هذه القوة بالجنود والشرطة المدنية عن تقديري للدعم الثابت الذي قدمته الى هذه العملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الى الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل هذه القوة.

٤٨ - وختاماً، أود الإشادة بممثلي الخاص، السيد جو كلارك، وبنائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فايسل، وبقائد القوة العميد أهتي ت. ب. فارتينين وبالرجال والنساء العاملين مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. لقد اضطلع هؤلاء بكفاءة وتفان بالمسؤوليات الهامة التي عهد بها اليهم مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الوثيقة S/14275 والحاشية ٥٧.

(٢) انظر المرجع نفسه، السنة الأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الوثيقة S/17657، الفقرة ١٩.

(٣) انظر المرجع نفسه، السنة الثلاثون، ملحق تموز/يوليه، وآب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر ١٩٧٥، الوثيقة S/11789، المرفق.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى نائب الممثل الخاص للأمين العام من وزير خارجية قبرص

بالنيابة عن حكومة قبرص، أود أن أقر باستلام تقرير قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، المتعلق بالحالة الإنسانية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في المناطق الحرة من الجمهورية، والذي درسنا محتوياته دراسة متأنية. ومن الواضح أن هذه الوثيقة ليست لها أية صلة أو علاقة بأي صورة من الصور بالأشخاص المحصورين، الذين تختلف حالتهم اختلافا تاما.

وتعلق حكومة قبرص أهمية كبرى على هذه المسألة، حيث أنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع المواطنين القبارصة، بغض النظر عن أصلهم الإثني، من حقهم أن يعيشوا في ظل ظروف معيشية عادية. والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في المناطق الحرة يتمتعون، بوصفهم من مواطني الجمهورية، بنفس الحريات والحقوق والالتزامات شأنهم شأن جميع المواطنين الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإننا نوفر مساعدة خاصة للقبارصة الأتراك الذين بقوا في المناطق الحرة أو انتقلوا إلى هناك في مرحلة لاحقة. وقد ساعدت الحكومة القبارصة الأتراك في الحصول على استحقاقات السكن والعمل والصحة والرعاية. كما يتمتعون بحرية التنقل ويمكنهم حيازة الممتلكات والتخلص منها دون أية قيود، وهي حقائق موثقة توثيقا جيدا في تقريركم.

وبالرغم من السياسة التي تتبعها الحكومة حيال هذه المسألة، فإنه ليس من المستحيل أنه يمكن أن توجد بعض مظاهر الشعور بالمرارة بسبب استمرار الاحتلال.

ومع ذلك فإنني أود أن أطمئنكم الى أننا ملتزمون التزاما تاما باتباع سياسة معاملة جميع المواطنين القبارصة على قدم المساواة، وأنها مستعدون دائما للنظر بصورة متأنية في أية شكوى أو مطلب معقول من جانب القبارصة الأتراك الذين يقيمون في المناطق الحرة.

وتسترشد شرطة قبرص في عملها بنفس سياسة تساوي المعاملة لجميع المواطنين القبارصة. وقد أصدر رئيس الشرطة تعليمات واضحة تقضي بتطبيق هذه السياسة على جميع مستويات الشرطة. وبالنظر الى المسائل التي أثيرت في تقرير قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص المتعلق بالحالة الانسانية، فإن شرطة قبرص بصدد البدء في إجراء استعراض داخلي. وفي غضون ذلك، يمكن إثارة ما قد تود القوة مناقشته من مسائل محددة مع شرطة قبرص من خلال قنوات الاتصال القائمة.

وعلاوة على ذلك، فإنني أود أن أذكر بالتحديد أن المسائل الإدارية المتعلقة بالسكان الذين يعيشون في كل مقاطعة، بغض النظر عن أصلهم، تقع تحت مسؤولية الموظفين الإداريين للمقاطعة، الذين أصدرنا

اليهم تعليمات باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تطبيق سياسة تساوي المعاملة على جميع المواطنين القبارصة دون أي استثناء أو تمييز.

كما طلبنا من الموظفين المختصين في المقاطعات تيسير الاتصالات وأيضا تشجيع القبارصة الأتراك الذين قد يشعرون بأنهم لم يحصلوا على معاملة عادلة أو منصفة، أن ينقلوا شكاواهم اليهم.

ويعيش معظم القبارصة الأتراك في مناطق مدينة نيقوسيا، وقرية بوتاميا، ومدينة ليماسول، ومدينة لارناكا، ومدينة بافوس، وموتالوس، ويروسكيو.

والموظفون المختصون المسؤولون عن هذه المناطق هم:

السيدة ستالو اغافوكليوس (رقم الهاتف ٥٣٩-٣٠٠-٢)، لنيقوسيا وبوتاميا.

السيدة ستالا كوستانتينو (رقم الهاتف ٢٢٥-٣٣٠-٥)، لمدينة ليماسول.

السيد اندرياس فيلاكتو (رقم الهاتف ١٠٥-٦٣٠-٤)، لمدينة لارناكا.

السيدة ماري لامبرو (رقم الهاتف ١٨٧-٢٤٠-٦)، لبافوس ويروسكيو وموتالوس.

ويمكن لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص أن تتصل بهؤلاء الموظفين بشأن أية شكاوى مقدمة إليهم.

وفي حين أننا نأمل في أن تكون الترتيبات السالفة الذكر مرضية لكم، فإننا دائما مستعدون وتوافقون لمناقشة ما قد تودون تقديمه من اقتراحات أو ملاحظات.

وبغية تيسير العمل الانساني الذي تضطلع به القوة، ستقوم الحكومة، وفقا لاتفاق مركز القوة المعقود بين جمهورية قبرص والقوة، بتيسير الإنشاء المبكر لمكتب اتصال للقوة في ليماسول. ويمكن الاتفاق على التفاصيل بالأسلوب المعتاد.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأنقل لكم بالغ قلق رئيس الجمهورية بشأن حالة القبارصة اليونانيين المعزولين، وهي حالة ما زالت غير مقبولة على الاطلاق. وبسبب ما يحدث لهم من مضايقات وعدم احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم بتاتا على أيدي الجانب التركي، لا يبقى في المنطقة المحتلة سوى عدد ضئيل من القبارصة اليونانيين والمارونيين. وهذا الوضع هو نتيجة مباشرة لعدم احترام الجانب التركي على الإطلاق لاتفاق فيينا الثالث الذي وقعه السيد دانكتاش في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة.

لذلك فإننا نحث على اتخاذ إجراء حاسم لتحسين الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والمارونيين المحصورين، ونتطلع في هذا الصدد لمعرفة مضمون تقريركم ذي الصلة.

(توقيع) أليكوس ب. ميكيليديس

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة الى نائب الممثل الخاص للأمين العام من وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة في قبرص

إلحاقاً بمراسلاتنا السابقة بشأن الموضوع وآخرها الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ الموجهة اليكم من وزير الخارجية السيد أليكوس ميكيليديس، أود أن أشير الى الاستعراض الانساني الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بشأن أعضاء الجالية القبرصية التركية المقيمين في المناطق الحرة من الجمهورية وأن أبلغكم بما يلي:

قررت حكومة الجمهورية بعد مزيد من الدراسة والمناقشة ما يلي:

(أ) إنشاء مدرسة نهائية ابتدائية في ليماسول لتلبية احتياجات أطفال القبارصة الأتراك. ويجري اتخاذ ترتيبات لتعيين معلم قبرصي تركي من قبل الحكومة؛

(ب) إنشاء مكتب للمقاطعة، يعمل به موظف متفرغ، بوصفه موظف اتصال بين أعضاء الطائفة القبرصية التركية والادارات الحكومية. وقد انتدب لهذا الغرض بالفعل موظف كفء. وقد وقع الاختيار على منزل قبرصي تركي قديم وكبير، وتم تجديده لكي يستخدم كمركز تعليمي ومكتب لشؤون القبارصة الأتراك؛

(ج) تلبية طلب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لتوفير مرافق مكتبية لإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الشأن؛

(د) لتعجيل إنهاء استعراض الشرطة الداخلي، ستكلف إحدى ضابطات الشرطة بالعمل بوصفها موظفة الاتصال بين الشرطة والقبارصة الأتراك.

وستبقي وزارة الخارجية الموظفين التابعين لكم على علم بما يحرز من تقدم بشأن هذه المسائل.

المخلص

(توقيع) كريستودولوس كريستودولو

وزير المالية

وزير الخارجية بالنيابة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة من
مفوض الرئاسة للشؤون الإنسانية الى نائب الممثل
الخاص للأمين العام

أود الإشارة الى وثيقة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص المعنونة "استعراض الظروف الإنسانية لحالة القبارصة الأتراك الموجودين في جنوب قبرص". وفيما يختص بالشكاوى المتصلة بمضايقة القبارصة الأتراك أو إساءة معاملتهم أود أن أذكر ما يلي:

إن السياسة المعلنة للحكومة هي أن القبارصة الأتراك ينبغي أن يعاملوا كسائر المواطنين في الجمهورية كما ينبغي أن تيسر لهم الظروف كي يعيشوا حياة عادية. وفيما يتعلق بالشرطة، تطبق تعليمات صارمة بأن تنحصر أعمال الشرطة في أن يلتزم أفرادها التام بالطابع الأمني لمهامهم وأن أي تقارير عن حدوث مضايقات أو إساءة المعاملة أو المعاملة الوحشية ستؤدي الى اتخاذ إجراء تأديبي يشمل الطرد من الخدمة.

وقد تم اخضاع سياسات وإجراءات وممارسات الشرطة لتفتيش دقيق وأعيد بالفعل ترتيب المهام في القوة لضمان الالتزام بسياسة الحكومة. ولا تشكل حالة القبارصة الأتراك الذين يعيشون في المنطقة الحرة من الجمهورية أي مصادر للقلق من أي نوع.

وبصرف النظر عن الخطوات المتخذة بشأن القبارصة الأتراك، فإن الحكومة مصممة على ملاحقة أي أفراد من الشرطة يثبت أنهم مارسوا إساءة المعاملة أو المعاملة الوحشية. ولم تتردد الحكومة في النظر في حالات تعود لسنوات عديدة كجزء من تصميمها على محاكمة ما لا يقل عن ١٥ شرطي (بينهم رئيس الشرطة في ليماسول) بتهمة المعاملة الوحشية للقبارصة اليونانيين في عام ١٩٩٠.

وفيما يتعلق بالحوادث التي تنطوي على قيام الشرطة بإساءة معاملة القبارصة الأتراك واستخدام العنف معهم في نيسان/أبريل ١٩٩٤. رفعت الشكاوى، أو بعضها، بصفة شخصية أمام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان في إطار المادة ٢٥ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. والإجراءات القانونية المعروضة على اللجنة سرية، ولا يجوز بمقتضى القوانين ذات الصلة، الكشف عن أي وثيقة أو عنوان وارد بها. وبقدر ما ندين ونأسف لأي حوادث، ونظرا لأن الوقائع ما زالت تمثل جزءا من الاجراءات المعروضة على اللجنة، فإننا نشعر أن من المناسب انتظار نتيجة الاجراءات القانونية. وليس لأحد أن يشك في حياد اللجنة ورغبتها في حماية حقوق الإنسان.

وقد تقدم مؤخرا أحد القبارصة الأتراك بشكوى من إساءة معاملة الشرطة، وأحيل الأمر الى أمين المظالم، الذي يحقق حاليا في الشكوى. ومن المتوقع أن ينتهي من تقريره قريبا. وأمين المظالم موظف مستقل في الجمهورية، لم يتردد من قبل، في خمس مناسبات مختلفة، من التوصل الى نتيجة بأن الشرطة قد تجاوزت سلطتها.

وعلاوة على ذلك، فإن المدعي العام على استعداد تام لرفع توصية الى مجلس الوزراء لتعيين محقق جنائي بموجب قانون الإجراءات الجنائية، وقد قبل مجلس الوزراء بالفعل معظم توصياته. وقد قام المدعي العام بتعيين قضاة ومستشارين سابقين في الجمهورية كمحققين جنائيين للتحقيق في ارتكاب الجرائم المشار إليها في القضايا المذكورة.

وتتخذ إجراءات مماثلة فيما يتعلق بقضية عثمان يوسف والياس إركمان إغمز، وهما الشخصان المشار إليهما في رسالتي إليكم بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والمدعي العام مصمم على محاكمة أي شخص يثبت أنه لجأ الى المعاملة الوحشية.

(توقيع) ليندروس ف. زكريادس

مفوض الرئاسة للشؤون الإنسانية

المرفق الرابع

التدابير التي تنفذها السلطات القبرصية التركية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارثة الموجودين في الجزء الشمالي من قبرص^(١) (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)

- ١ - متاح الفرصة للقبارصة اليونانيين وللموارثة الذين يعيشون في الشمال بالذهاب الى الجنوب في أي وقت بعد إخطار مركز الشرطة في المنطقة التي يقيمون بها. ويحق لهؤلاء الأشخاص التغيب عن الشمال لمدة تصل الى ١٥ يوما متتابة في المرة الواحدة. وليس هناك قيد على عدد هذه الرحلات التي يقوم بها أي فرد والتي تبلغ مدة الرحلة الواحدة منها ١٥ يوما. ومع ذلك إذا استنتجت السلطات في الشمال أن الشخص حصل على إقامة في الجنوب، لا يسمح له بالعودة الى الشمال.
- ٢ - يحق لأطفال المدارس من القبارصة اليونانيين (من الذكور الذين تصل أعمارهم الى ١٦ سنة والإناث اللاتي تصل أعمارهن الى ١٨ سنة) وأطفال المدارس من الموارثة من الذكور والإناث الذين تصل أعمارهم الى ١٨ سنة) من الأسر التي تعيش في الشمال، والمنتظمون في الدراسي في الجنوب زيارة الوالدين المقيمين في الشمال خلال العطلات (الرسمية والدينية وعطلة منتصف العام الدراسي والعطلة الصيفية وإجازات نهاية الأسبوع) دون أي قيود على فترة الزيارة.
- ٣ - يحق للقبارصة اليونانيين الموجودين خارج الجزء الشمالي من قبرص والذين لهم أقارب موجودين في الشمال تربطهم بهم صلة قرى وشيخة (الزوج أو الأب أو الأم أو الأبن أو البنت أو الأخ أو الأخت) زيارة هؤلاء الأقارب مرة كل شهر خلال النهار. ويتعين على هؤلاء القبارصة اليونانيين التقدم بطلب للسلطات القبرصية التركية عند نقطة عبور ليدرا بالاس وذلك قبل الزيارة بخمسة أيام.
- ٤ - يحق للموارثة المقيمين خارج الجزء الشمالي من قبرص زيارة أقاربهم المقيمين في الشمال والذين تربطهم بهم صلة قرى وشيخة (الزوج أو الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت أو الأبن أو البنت أو العم أو الخال أو الجد أو الجدة أو الحفيد أو الحفيدة أو أبناء العمومة) مرة كل شهر لمدة ثلاثة أيام. ويتعين على هؤلاء الموارثة تقديم طلب الى السلطات القبرصية التركية عند نقطة عبور ليدرا بالاس قبل الزيارة بمدة ٤٨ ساعة.

(١) يتضمن هذا المرفق سجلا للنقاط التي نقلت شفويا عن طريق السلطات القبرصية التركية إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد عرض النص بعد ذلك على السلطات القبرصية التركية التي أكدت صحته.

٥ - وفيما يتعلق بدخول الجزء الشمالي من الجزيرة، ستعامل السلطات القبرصية التركية مواطني البلدان من غير القبارصة الذين هم من أصل قبرصي يوناني أو من أصل ماروني المعاملة نفسها التي تعامل بها المواطنين الآخرين في البلد المعني. وبهذه الطريقة، يجوز لهؤلاء المواطنين زيارة الجزء الشمالي من الجزيرة بعد تقديم طلب الى السلطات القبرصية التركية عند نقطة عبور ليدرا بالاس.

٦ - يجوز للقبارصة اليونانيين المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة القيام بزيارة خلال النهار الى نيقوسيا وفاماغوستا وكيرنيا، وذلك بعد إبلاغ الشرطة بمحل إقامتهم ووجهتهم وفترة غيابهم. ويحق لهم التجول بحرية في هذه المواقع. وفي كيرنيا، يجوز لهم السفر شرقا الى فيلا فيرتينا وغربا الى فندق سيليبرتي. ويجوز للقبارصة اليونانيين استخدام الطرق التالية للوصول الى هذه المواقع:

- بين كارباس وفاماغوستا.
- بين فاماغوستا ونيقوسيا.
- بين نيقوسيا وكيرنيا.

ويسمح للأشخاص المعنيين باستخدام وسائل النقل العام فضلا عن السيارات الخاصة، شريطة أن تكون مسجلة ومؤمنا عليها في الشمال، وأن تحمل لوحات معدنية وأن يكون لدى قائدها رخصة صادرة من السلطات القبرصية التركية. وبوسعهم زيارة فندق سيليبرتي والمنشآت السياحية الأخرى في المنطقة: مير مونت، ودنيس كيزي، وفنادق جاسمين كورت، والمطاعم الموجودة على الطريق مثل مطعم سان تروبيز وميرابيللا وغيرها.

٧ - ويسمح للموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة بالسفر خلال النهار الى نيقوسيا، ومورفو، وكيرنيا، وفاماغوستا، وذلك بعد إخطار الشرطة في المنطقة التي يقيمون فيها بوجهتهم وفترة بقائهم. ويجوز لهم التنقل بحرية في هذه الأماكن. وفي كيرنيا يمكنهم السفر شرقا حتى فيلا فيرتين. ولهذا الغرض يمكنهم استخدام الطرق التالية:

- الطريق بين ميرتو وموفو.
- الطريق بين ميرتو وكيرنيا.
- الطريق بين ميرتو ونيقوسيا (الطريق الجنوبي).
- الطريق بين نيقوسيا وفاماغوستا.

ويسمح للأشخاص المعنيين بزيارة فندق سيليبرتي والمنشآت السياحية الأخرى في المنطقة: مير مونت، ودنيس كيزي، وفنادق جاسمين كورت والمطاعم الموجودة على الطريق مثل مطعم سان تروبيز وميرابيللا وغيرها.

- ٨ - وسيتم تركيب أجهزة هاتف في القرى التي يعيش فيها القبارصة اليونانيون والموارنة. وسيتم ذلك فور استكمال الأعمال الجارية في البنية الأساسية.
- ٩ - وسوف تستكمل، وفقا للنظم الحالية، أعمال الصيانة اللازمة لدور العبادة وللمدارس الخاصة بالقبارصة اليونانيين والموارنة.
- ١٠ - ولم تفرض قط أي قيود في الجزء الشمالي من الجزيرة على توزيع الصحف التي تنشر في جنوب قبرص. ويمكن الحصول، يوميا، على الصحف والمجلات التي تأتي من الجنوب عن طريق نقطة عبور ليدرا بالاس ويمكن جلبها بحرية الى القرى الموجودة في الشمال والتي يقطنها القبارصة اليونانيون والموارنة.
- ١١ - ويمكن للقبارصة اليونانيين الموجودين في الشمال زيارة دير ابو ستولوس اندرياس خلال العطلات الدينية، شريطة أن يقوموا بذلك في جماعات لا تقل عن ٢٠ فردا.
- ١٢ - وستقوم السلطات القبرصية التركية بإجراء تحسينات لمرافق الهياكل الأساسية في المنطقة التي يعيش فيها الموارنة. وسوف تشمل هذه التحسينات، فيما تشمل، الإمداد بالمياه وشبكات الطرق فضلا عن انشاء مركز صحي في منطقة كورماكييتي.
- ١٣ - وقد يجري إصلاح بعض الأماكن المهمة المقدسة لدى الموارنة والموجودة في المناطق النائية من الجزء الشمالي، شريطة أن يقدم الفاتيكان الأموال التي يتم توفيرها عن طريق السلطات القبرصية التركية.
- ١٤ - ويتم نقل البريد من القبارصة اليونانيين والموارنة الموجودين في الشمال وإليهم من خلال الخدمة البريدية التي أنشأتها السلطات القبرصية التركية.

